الإنتربول

قرار رقم 1

GA-2022-90-RES-01

الموضوع: تعزيز التعاون فيما بيننا لمكافحة الجريمة المالية والفساد

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمعة في دورتها الـ 90 في نيودلهي (الهند) في الفترة من 18 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022،

إذ تدرك أهمية الجريمة المالية وحجمها المتزايد في العالم والدور الأساسي الذي يضطلع به الفساد في تيسير الأنشطة الإجرامية وتنفيذها،

وإذ تعتبر أن التدفقات المالية غير المشروعة مرتبطة بالكثير من أشكال الجريمة غير الظاهرة، بالإضافة إلى الاحتيال والفساد،

وإذ تدرك أن تداول العائدات غير المشروعة وتدفقها يطرحان خطرا جسيما على المواطنين في جميع البلدان، وأن أنجع السبل لمكافحة الجريمة عبر الوطنية هو تجريد المنظمات الإجرامية من أرباحها غير المشروعة وبالتالي حرمانها من نفوذها الاقتصادي والمالي،

وإذ تسلّم بأهمية ضرب النفوذ الاقتصادي للمجموعات الإجرامية المنظمة بقوة وتقويض قدرتها على زرع الفساد اللذين يتيحان لها اختراق النسيج السليم للمجتمع المدني والاقتصاد المشروع،

وإذ تضع في الاعتبار التزام خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (2015) بمضاعفة الجهود للحد بشكل كبير من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام 2030، بهدف القضاء عليها في نهاية المطاف، بما في ذلك عن طريق مكافحة الفساد من خلال تمتين اللوائح القانونية الوطنية وتعزيز التعاون الدولي،

وإذ تأخذ علما بتوصية فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بأن تقيم البلدان الأعضاء تعاونا دوليا على أوسع نطاق ممكن، ولا سيما عن طريق استخدام أقنية التواصل بين السلطات وإجراءات فاعلة لتحديد الأولويات وتنفيذ الطلبات في الوقت المناسب،

وإذ تذكّر باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 اللتين تدعوان الدول الأعضاء إلى تبادل المساعدة في

مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وتبادل الدعم في كشف عائدات مثل هذه الجرائم وتحديد مكانها ومصادرتها وتجميدها واستردادها،

وإذ تذكّر أيضا بقرارات الجمعية العامة للإنتربول AG-2012-RES-02 المعنون ''تعزيز العمل الدولي الذي يستهدف مكافحة العائدات غير المشروعة''، وAG-2013-RES-03 المعنون ''تعزيز العمل الدولي في مجال تبيان الأصول وتحديد مكان وجودها وضبطها''، و-AG-2015 RES-01 المعنون ''المشروع التجريبي المتعلق بفئة جديدة من النشرات المخصصة تحديدا لتعقب الأصول واستردادها (''نشرة فضية'')''،

وإذ تقرّ بالدور الحاسم الذي يضطلع به الإنتربول من خلال وصل بلدانه الـ 195 الأعضاء عبر قنوات اتصالاته المأمونة من أجل ضمان تبادل المعلومات ولا سيما البيانات المالية بشكل أفضل وأسرع فيما بينها،

وإذ تؤكد القدرة التي لا تضاهى لملف الإنتربول للتحليل الجنائي المتعلق بالجريمة المالية (FinCAF) على توفير استخبارات يمكن الاستناد إليها للتحرك وتقييمات آنية للتهديد عن طريق استخدام المعلومات التي تُجمَع من البلدان الأعضاء بشأن الجريمة المالية وأنشطة الجريمة المنظمة التي تقف وراءها،

وإذ تشدد على ضرورة اتخاذ أجهزة إنفاذ القانون إجراءات سريعة وفورية في القضايا عبر الوطنية لتجميد المدفوعات من أجل تيسير اعتراض الأموال غير المشروعة بفعالية وفي الوقت المناسب،

وإذ تشير إلى القيمة المضافة للشبكات المتخصصة، مثل شبكة الإنتربول-StAR لجهات الاتصال العالمية المعنية باسترداد الأصول، لتيسير التعاون الدولي وتبادل الخبرات في المجالات التي تتصل تحديدا بالجريمة المالية والفساد،

وإذ تؤكد من جديد أهمية المكاتب المركزية الوطنية التي تشكل خط الإجابة الأول وتتولى المتابعة لاحقا لتقويض الجريمة المنظمة عبر الوطنية بفعالية، ولا سيما الجريمة المالية والفساد،

وإذ تلاحظ التزام الإنتربول الراسخ في هذا المجال من خلال مبادرات من قبيل إنشاء مركز الإنتربول لمكافحة الجريمة المالية والفساد، الذي افتتح في كانون الثاني/يناير 2022، لدعم قوات الشرطة في جهودها الرامية إلى التصدي للجريمة المالية عبر الوطنية والفساد،

وإذ تشدد على أن مكافحة الجريمة المنظمة والجريمة المالية والفساد تقتضي جهدا والتزاما جماعيين من قبل جميع الجهات المعنية، بما فيها الإنتربول والحكومات والشرطة وأجهزة إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية والقطاع الخاص،

تدعو البلدان الأعضاء إلى دعم مكافحة الجريمة المنظمة والجريمة المالية والفساد دعما فاعلا وجماعيا، عن طريق:

(1) الاستخدام المتزايد لشبكة I-24/7 وقدرات الإنتربول الأخرى من أجل تبادل المعلومات بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما قضايا الجريمة المالية؛

(2) الإسهام في ملف الإنتربول المخصص للتحليل الجنائي المتعلق بالجريمة المالية (FinCAF)، الأمر الذي يزيد حجم الاستخبارات المسجلة والمحللة ويعزز بالتالي قدرة الإنتربول على كشف الصلات بين الأفراد والأشياء والشركات والقضايا وسائر الكيانات على الصعيد العالمي؛

(3) الانضمام إلى شبكة الإنتربول-StAR لجهات الاتصال العالمية المعنية باسترداد الأصول والمشاركة في أنشطتها من أجل مساعدة البلدان في تحديد مكان الأصول المسروقة المرتبطة بعائدات الأنشطة الإجرامية واستردادها، وفقا لتشريعاتها الوطنية؛

(4) النظر في تزويد وحدات الاستخبارات المالية بإمكان الوصول المباشر إلى قاعدة البيانات SLTD وقاعدة البيانات الاسمية لدى الإنتربول، وفقا لتشريعاتها الوطنية، الأمر الذي قد يتيح لها دمج المعلومات الواردة من الشرطة ومن مصادر أخرى وبالتالي تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مكافحة الجريمة المالية والفساد؛

توصي بتشكيل فريق خبراء يُكلَّف بتقييم اقتراحات مختلفة تتعلق بتبادل المعلومات المالية وتعقّب الأصول الإجرامية واستردادها، لا سيما القرار الصادر عن الجمعية العامة في عام 2015 والمتعلق باستحداث نشرة إنتربول جديدة تسمى 'النشرة الفضية'؛

تكلف الأمانة العامة بإنشاء فريق الخبراء المقترح وترتيب اجتماعاته بصفة منتظمة لمساعدته على الاضطلاع بولايته؛

تكلف فريق الخبراء بأن يعرض على الجمعية العامة في دورتها الـ 91 تقريرا عن نتائج أنشطته واقتراحا لاعتماده من قِبلها.

اعتُمد